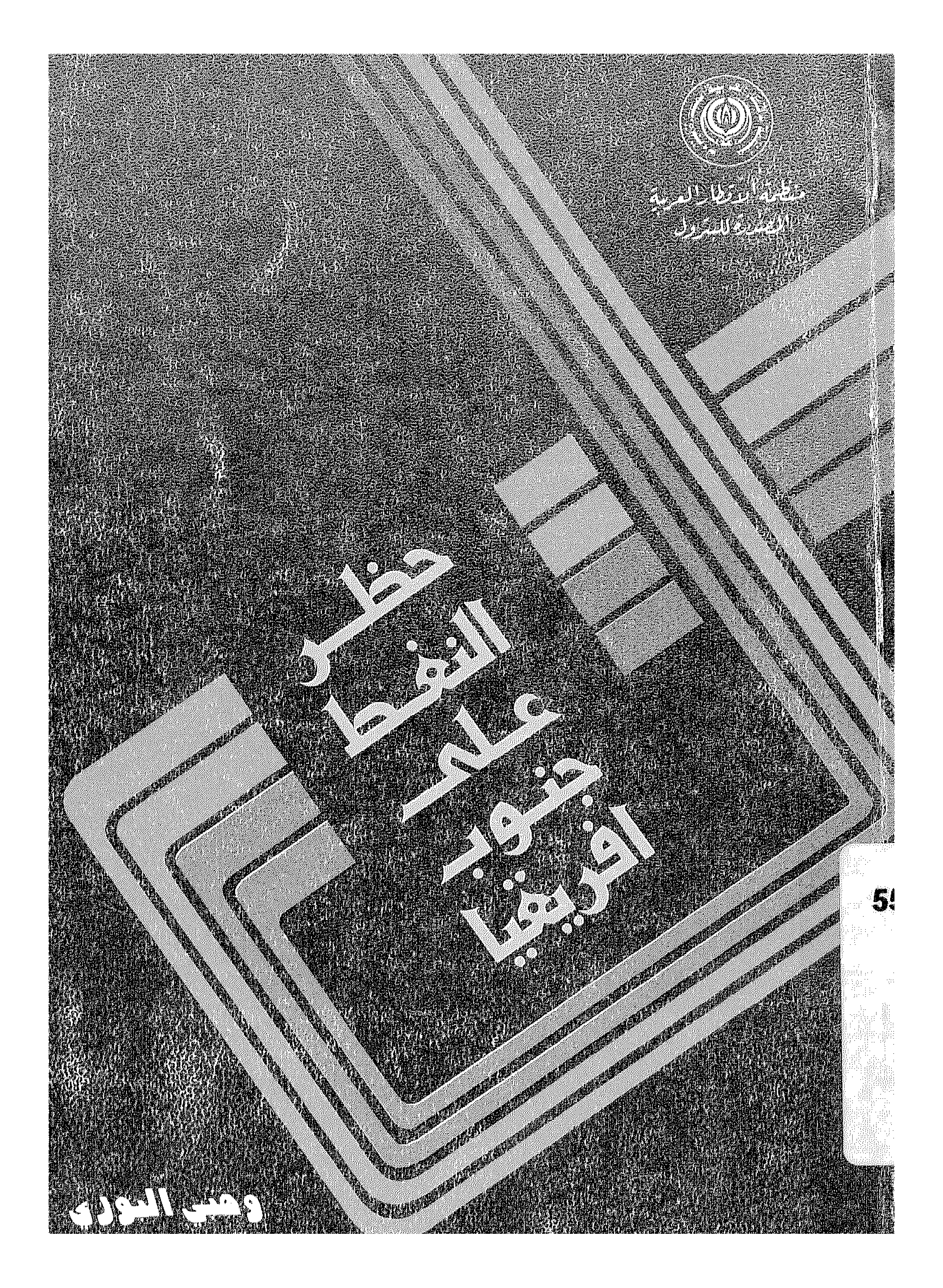


منظمة الأقطار العربية
المصدرة للبترول
حظر
النفط
على
جنوب
افريقيا
وهبي البوري



حظر النفط على جنوب افريقيا

وهبي البوري

منظمة الأقطار العربيّة المصدرة للبترول
الصفاة ص. ب : 20501
الكويت

المحتويات

الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لقد حظى موضوع الحظر النفطي على جنوب افريقيا باهتمام كبير من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بصفته التزاما عربيا يدخل في اطار النضال العربي الافريقي المشترك من أجل تصفية آخر أوكار الاستعمار في افريقيا، والتخلص من آخر مظاهره العنصرية البغيضة.

وبالرغم من أن مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد بالجزائر عام 1973 قرر حظر النفط العربى على جنوب افريقيا، الا أن أساليب التحايل التي عمدت اليها بعض الشركات البترولية قد مكنت النظام العنصرى من الحصول على حاجته من البترول، الأمر الذي دعا مجلس وزراء المنظمة الى بحث الموضوع على ضوء الواقع في اجتماعه السادس والعشرين، وأصدر توصيات مشددة باحكام الحظر النفطي على جنوب افريقيا والحيلولة دون وصول النفط العربي اليها.

وتكتنف عملية احكام الحظر النفطي على جنوب افريقيا

الكثير من الملابسات الدولية والمصالح المتشابكة التي تعمل، من مواقع مختلفة، على تزو يد جنوب افريقيا بحاجتها من البترول.

وقد تناول السيد وهبي البورى، مستشار المنظمة للعلاقات الدولية، هذا الموضوع بتفاصيله وملابساته، في هذه المحاضرة التي نقدمها للقراء، والتى ألقاها في دورة أساسيات صناعة النفط والغاز في عام 1982.

وتمثل هذه المحاضرة مساهمة فكرية اعلامية في شرح وتوضيح أسباب تعنت النظام العنصرى في جنوب افريقيا، وتحديه للمجتمع الدولي، والدعم الذي يلقاه من الدول صاحبة المصالح في هذا الجزء من افريقيا.

والله ولي التوفيق

الأمين العام
الدكتور علي أحمد عتيقة

تمهيد

ان النظام القائم في جنوب افريقيا يمثل، بكل ممارساته العنصرية البغيضة وسياسته الارهابية القمعية، آخر مظهر من مظاهر الاستعمار الاوروبي الذي استغل خيرات القارة الافريقية واستعبد شعوبها لاكثر من ثلاثة قرون. كما ان المعركة التي تخوضها الشعوب الافريقية، بمساندة جميع الشعوب النامية، تعتبر آخر وأقسى معركة في سبيل تصفية الاستعمار نهائيا من افريقيا، وتمكين شعب ناميبيا من تقرير مصيره، ورفع الضيم عن اكثر من عشرين مليون افريقي حرمتهم الفئة الاوروبية الحاكمة من حقهم في الحياة الكريمة والتمتع بالحرية أسوة ببقية سكان القارة.

وهذه المعركة تختلف عن غيرها من المعارك التي خاضتها الشعوب المستعمرة وانتصرت فيها، لانها لا تدور بين بلد مستعمر ودولة محتلة، وانما تدور بين فكرتين تتصارعان فوق آخر جزء من ارض افريقيا المستعمرة. فكرة تجسد الواقع الدولي الجديد بكل مفاهيمه في حق الشعوب في تقرير مصيرها والتطلع الى بناء عالم جديد يقوم على المساواة والعدالة والتكافؤ، وفكرة لا تزال أسيرة رواسب الاستعمار التقليدي، وهي تمثل استمرار التسلط والمحافظة على المكاسب، وتغليب المصالح الذاتية على المبادىء والقيم، وربط مصير شعب باهداف ومصالح بعض الدول الاقتصادية والاستراتيجية. إنها، بعبارة اخرى، معركة تدور بين الشعوب الأفريقيه والعربية ومن ورائها الشعوب النامية من جهة، وبين

مجموعة قوى تمثل المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الغربية سواء أكانت هذه المصالح ذاتية أم مشتركة في اطار استراتيجية الصراع بين الشرق والغرب من جهة أخرى.

و يكتسب موضوع الحظر النفطى على جنوب افريقيا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان العربية من حيث ارتباطه، من جهة، بمبادىء هذه البلاد وصراعها من اجل تحرير القارة الافريقية من بقايا الاستعمار، ومن حيث اعتبار النظام العنصرى في جنوب افريقيا، من جهة اخرى، الوجه الآخر للنظام العنصرى الصهيوني المتسلط على جزء عزيز من الوطن العربي. ان النظامين العنصريين يلتقيان في فلسفتهما العنصرية، وممارساتهما القمعية الوحشية، و اهدافهما التوسعية، وسياستهما الرامية الى حرمان اصحاب الارض الشرعيين من حقهم في اقامة وطن لهم، وكذلك في تحدي المجتمع الدولي وقوانينه ورغباته بفضل مايجدانه من مساندة وتشجيع من الدول صاحبة المصلحة في جنوب افريقيا وفي حماية الكيان الصهيوني وتوطيده .

لذا، فقد أولت البلاد العربية أهمية خاصة لموضوع جنوب افريقيا، وساهمت مساهمة فعالة في سبيل القضاء على هذا النظام سواء عن طريق النضال الدولي المشترك ام عن طريق وسائلها الخاصة، وفي مقدمتها الحظر البترولي الشامل، في اطار المساعي الدولية الرامية الى تضييق الخناق على هذا النظام، وارغامه على الرضوخ لمتغيرات العالم الجديدة. ومما لاشك فيه ان الحظر البترولي، اذا أحكم تطبيقه، سيضعف من قوة النظام العنصرى وممارساته لاعتماده الكامل على البترول المستورد الذي لا يستغني عنه في تحركاته العسكرية، ونقلياته،

وطيرانه، واعماله القمعيه ضد المواطنين الأفارقة والدول المجاورة على السواء.

ان سياسة المقاطعة الاقتصادية ضد جنوب افريقيا تمثل عاملا هاما لتحقيق هدفين، أولهما: مواصلة الضغط الاقتصادي على هذا النظام المقيت لاجباره على التخلي عن ممارساته العنصرية، وتمكين شعب ناميبيا من الاستقلال،وثانيهما: اشعار شعبي جنوب افريقيا وناميبيا بتضامن المجتمع الدولي معهما، وسعيه بجميع الوسائل المتوفرة لوضع حد لمعاناتهما.

ولايمكن القول بان قطع سلعة معينة عن جنوب افريقيا سيؤثر فيها لدرجة تجعلها تتراجع وتتخلى عن سياستها العنصرية وعن ناميبيا، الا ان لكل سلعة من السلع تأثيرها في حياة جنوب افريقيا و بصورة خاصة السلاح، والبترول، والاستثمارات الأجنبية. وقد استقطب البترول الاهتمام بشكل خاص بعد تغيير الاوضاع في ايران، بصفته احدى الوسائل الفعالة التي قد تحقق بعض النتائج خاصة وان اغلب البلاد المنتجة للبترول تنتمي الى البلاد النامية التي تقاطع جنوب افريقيا وتقاوم سياستها العنصرية.

الا ان التجربة التي مرت بها مقاطعة جنوب افريقيا سواء في السلاح أم البترول أم غيرهما دلت على انه مادامت للدول الغربية الكبرى مصالح بهذا الحجم والأهمية في جنوب افريقيا فإن فعالية هذه المقاطعة ستظل محدودة. على ان هذه الدول و بخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، الأعضاء في مجلس الامن، لا تكتفي بعدم المشاركة

ولكنها تعارض بقوة اتخاذ مجلس الامن قرارا بمقاطعة جنوب افريقيا اقتصاديا وفقا للباب السابع من ميثاق الامم المتحدة، وهو القرار الذي يلزم جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بتطبيقه.

الخلفية التاريخية :

قد يكون من المفيد قبل الحديث عن النفط وحظره وأهميته بالنسبة لجنوب افريقيا، ان نلقي نظرة خاطفة على خلفية هذا البلد، والظروف التاريخية، والعوامل السياسية والاجتماعية التي تولد عنها هذا الوضع الشاذ القائم فيه.

ان وجود جنوب افريقيا يقترن بأول اتصال للاستعمار الاوروبي بافريقيا واكتشاف رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن السادس عشر. وقد احتل الهولنديون المنطقة في منتصف القرن السابع عشر، وتكونت فيها نواة الاستيطان الأوروبي الذي نما وترعرع مع مرور الزمن، ومع قدوم المزيد من المهاجرين الهولنديين والانكليز والاسكندنافيين والفرنسيين، الذين توسعوا شمالا وانتزعوا الاراضي الخصبة من السكان الافارقة الاصليين. و بعد حروب دامية، ومع مرور الزمن، وفي ظل الحماية البريطانية، أنشأ هؤلاء المهاجرون أضخم مستعمرة استيطان أوروبية في افريقيا اعتمدت في بقائها ونموها على استغلال ثروات البلاد الزراعية والمعدنية الكبيرة باستخدام اليد العاملة الافريقية الرخيصة، وعلى قوتها العسكرية القمعيه. وفي عام 1909 و بعد هزيمة البوير تأسس اتحاد جنوب افريقيا الذي ظل مرتبطا بالتاج

البريطاني حتى عام 1961، وهو العام الذي انسحب فيه من الكومونولث البريطاني وأصبح دولة مستقلة.

وكانت منطقة جنوب افريقيا، المعروفة بناميبيا، مستعمرة المانية حتى عام 1915 وبعد هزيمة المانيا، وضعتها عصبة الأمم تحت إنتداب جنوب افريقيا عام 1920.

وقد رفضت حكومة جنوب افريقيا عام 1946 تحويل انتدابها الى مجلس الوصاية، وفقا للفصل الثاني عشر من ميثاق الامم المتحدة الذي نص على إقامة نظام وصاية دولي لإدارة البلاد غير المستقلة والبلاد التي كانت خاضعة لانتداب عصبة الأمم والاشراف عليها. غير ان حكومة جنوب افريقيا تقدمت آنذاك بطلب ادماج ناميبيا في اتحاد جنوب افريقيا استجابة لرغبة السكان البيض وموافقة اغلبية السكان الأفارقة، على حد زعمها. وقد رفضت الامم المتحدة الطلب، وأصرت على وضع الاقليم تحت نظام الوصاية، ودعت حكومة جنوب افريقيا الى التقدم باقتراحات لوضع اتفاقية وصاية بهذا الخصوص، وتقديم تقرير سنوي الى مجلس الوصاية حول ادارتها للاقليم، وفي عام 1949، رفضت حكومة جنوب افريقيا ارسال تقارير لمجلس الوصاية بعد ان انتقد ادارتها للاقليم، واستمرت محاولات الأمم المتحدة لاقناع جنوب افريقيا بالتعاون معها بدون فائدة حتى عام 1966 عندما أعلنت الجمعيه العامة نهاية الانتداب على ناميبيا وانشاء مجلس لادارتها. وقد رفضت جنوب افريقيا هذا القرار، وتمادت في تعنتها رغم جميع الجهود المبذولة على مختلف المستويات الدولية.

وكـان فشل مؤتمر جنيف في عام 1981 خاتمة المطاف للمساعي التـي بذلـتـهـا الـدول الاوروبـية منذ عام 1977 والتي عرفت بمجموعة الاتـصـال (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والمانيا، وكندا) من اجل ايجاد حل للـمشـكـلـة عن طريق اجراء انـتـخابات حرة تمهد لـلاستـقـلال، واستمرت حكومة بريتوريا في موقفها المتعنت وفي السعي الى حل المشكلة بوسائلها الخاصة.

وقد اتـضـح بعد ذلك أنه لايمكن حل قضية ناميبيا على طريقة روديسـيـا لان أقل تـنازل عن المبادىء التي يقوم عليها استمرار سيادة البـيـض ستـكون له تطورات خطيرة على كل الاتحاد، ومن الغريب انه قبـل افـتـتـاح مؤتمر جنيف بقليل، وجهت جنوب افريقيا انذارا بايقاف تـصـديـر المعادن الى الدول التي سوف توافق على العقوبات الاقتصادية ضدها في الامم المتحدة (1).

التمييز العنصري

رافقت سياسة التمييز العنصرى، الاستعمار في جميع مراحله، وكـان هـدفـهـا اشعار الشعوب المستعمرة بتفوق الرجل الاوروبي عقليا وفـكـريـا وحـضـاريا على غيره من البشر، وبأن هذا التفوق يعطيه الحق لان يـكـون سـيـدا بـدون منازع. وقد لخص رئيس وزراء جنوب افريقيا الـسـابـق سـتـرود يوم في عـام 1953 سـيـاسـة بـلاده الـعنصرية في هذه

(1) لوموند دبلوماتيك ، شباط/فبراير 1981.

الكلمات: «ان سياستنا هي ان يحافظ الاوروبيون على مركزهم وان يظلوا اسيادا في جنوب افريقيا.. ولايستطيع الرجل الابيض ان يبقى سيدا اذا مُنحت الحقوق السياسية لغير الاوروبيين» (1).

وقد طبقت سياسة التفرقة العنصرية في جميع المستعمرات، وان تفاوتت من بلد لآخر. الا انها برزت بصورة واضحة في المستعمرات البريطانية، بصورة عامة، وفي مناطق الاستيطان كجنوب افريقيا، وزيمبابوي، وكينيا بصورة خاصة. وبالرغم من تحرر جميع شعوب القارة الافريقية، بما فيها شعب زيمبابوي، فقد ظلت مشكلة شعب جنوب افريقيا وناميبيا من أهم المشاكل التي تواجهها الانسانية في عصرنا الحاضر. وقد كتب المفكر المعروف (FULTON SHEEN) يقول: «كان الفلاسفة في الاوقات السعيدة الماضية يناقشون مشكلة الانسان، اما الان فنحن نناقش الانسان كمشكلة»(2) .

وقد قامت سياسة التمييز العنصري التي اتبعتها جنوب افريقيا على فلسفة وتشريعات ولوائح وقوانين عديدة تحدد وتنظم الصلة بين الأوروبي وبقية الأجناس، وتضع القواعد للفصل بينهما في المعاملة، والعمل، والأجور، والسكن، والتعليم، وحرية التنقل وغيرها. وبذلك ظلت دولة جنوب افريقيا تحرم اكثر من 20 مليون افريقي من حقهم الطبيعي في الحياة داخل وطنهم، ومن ممارسة حقوقهم والاستفادة من

---

(1) أمين أسبر، آفريقيا والعرب، بيروت 1980، ص 42.

(2) Sir Rupert John, *Racism and its Elimination,* UNITAR, New York, 1981, p. 1.

ثـروات بـلادهـم الكثيرة التي يحققها عملهم وعرقهم و يذهب مردودها لـرفاهـيـة الرجل الاوروبي ودعم وسائل قمعه وارهابه، في حين يخضع الأفـارقـة اصحـاب البـلاد لسلسلة من القوانين الجائرة التي تضعهم في أدنـى المرتبات وتفرق بينهم وبين الطبقات الاخرى، وتعزلهم في مناطق محددة لايغـادرونها الا بتصاريح خاصة، وتمنع تجولهم داخل وطنهم الا بـاذن مسبـق. والأهـم مـن كـل ذلـك حرمانهم من التملك بحيث ان مايزيد عن العشرين مليون افريقي لايملكون اكثر من 13٪ من الاراضي في حين تـسـتـأثـر الاقـلـيـة الاوروبـيـة بـبـاقي الاراضي الخصبة والغنية بـالـثـروات والمـعـادن. والمـواطـن الافـريـقـي في جنوب افريقيا وناميبيا لايـتمتع بالحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها الاوروبي، ولايسمح لـه بـمـارسة النشاطات والوظائف والأعمال المقصورة على الاوروبي مما يجعله يشعر دوما بتبعية واستعباد دائمين يفقدانه انسانيته.

الأمم المتحدة وقضية التمييز العنصرى

عـنـدمـا وقّـع مـؤسـسـو الأمـم المتحدة في عام 1945 على وثيقة المـنـظـمـة كـانـوا يدركون ادراكا كاملا ان العنصرية تمثل تهديدا جديا للـوفـاق الـدولي والـسـلام. وقـد تعهدوا بتشجيع واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز بين الأجناس واللغات والأديان. وتـبـلـور هـذا الالـتـزام فـيـمـا بعد وتأكد بصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان، واعلان ازالة جميع أشكال التمييز العنصري.

ولاغـرابـة في ان يـكـون احد المبادىء التي قامت عليها الامم

المتحدة هو مبدأ عدم التمييز على أساس العنصر كما جاء في مقدمة الميثاق الذي أكد على «الايمان بالحقوق الاساسية للانسان و بكرامة الفرد وقدره» وقد استند اعلان حقوق الانسان وجميع القرارات الدولية المتعلقة بالانسان التي صدرت عن الأمم المتحدة، إلى تحريم التمييز بأى شكل كان بما في ذلك التمييز العنصرى.

وفي الوقت الذي تدعي فيه حكومة جنوب افريقيا ان سياستها العنصرية سياسة داخلية خاصة بها وهى خارجة عن اختصاص الأمم المتحدة، فان الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن يعتبران سياسة التمييز العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ضد المواطنين الافارقة انتهاكا صارخاً لميثاق الامم المتحدة. ولذلك فان الامم المتحدة شرعت في النظر والاهتمام بموضوع التفرقة العنصرية منذ اجتماعها الأول عام 1946، عندما تقدمت الهند بشكوى ضد جنوب افريقيا لاتباعها سياسة جائرة ضد السكان الأفارقة من أصل هندي منتهكة بذلك الاتفاقيات السابقة المعقودة بين البلدين، ومبادىء الامم المتحدة. وقد طالبت الجمعية العامة جميع الحكومات والسلطات المسؤولة بأن تحترم روح ونص الميثاق، وان تتخذ الخطوات الحازمة لوضع حد لهذه الممارسات.

و واصلت الجمعية العامة للامم المتحدة متابعتها لقضية التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا والنظر في الشكوى الهندية الباكستانية، واصدرت مابين عام 1948 وعام 1952 اربعة قرارات تدعو فيها جنوب افريقيا والهند و باكستان الى التفاوض، الا ان جنوب افريقيا تجاهلت

نداءات الامم المتحدة او رفضتها. وفي عام 1952 تقدمت ثلاث عشرة دولة عربية وأسيوية بطلب ادراج بند في جدول الجمعية العامة بعنوان «مسألة الصراع العنصرى في جنوب افريقيا والناتج عن سياسات الابارتايد التي تمارسها حكومة اتحاد جنوب افريقيا»، وبررت الدول المذكورة طلبها بأن سياسة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا قد خلقت وضعا متفجرا يهدد أمن العالم وسلامته، و يتعارض مع المبادىء الأساسية لحقوق الانسان والحريات الأساسية التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وقد عارضت جنوب افريقيا ادراج البند الجديد، وقاطعت ورفضت تقارير اللجنة الثلاثية التي شكلتها الامم المتحدة لهذا الغرض، كما قاطعت الاجتماعات التي كان يناقش فيها هذا البند.

وكان عام 1960 منعطفا هاما في قضية التفرقة العنصرية وفي مصير القارة الافريقية. ففي مدينة شاربفيل قامت حكومة جنوب افريقيا بمذبحة ضد المواطنين الافارقة لقيامهم بمظاهرة سلمية ذهب ضحيتها تسعة وستون قتيلا ومئة وثمانون جريحا. وكان لهذه المذبحة صدى بشع في جميع انحاء العالم ادى الى عقد مجلس الأمن لبحث قضية التفرقة العنصرية لأول مرة، واتخذ قرارا يدعو فيه حكومة جنوب افريقيا الى التخلي عن سياستها العنصرية. وفاز القرار بتسعة اصوات لصالحه، وامتنعت كل من فرنسا و بريطانيا عن التصويت.

ووافقت الجمعية العامة في عام 1960 على «اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة»،(1) الذي فتح امام شعوب

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 في 14-12-1960.

القارة الافريقية باب الحرية والاستقلال.

وفي عام 1962 طالبت الجمعية العامة الدول الاعضاء بقطع علاقاتها بجنوب افريقيا. وفي عام 1965 طالبت الشركات المتعاونة مع النظام العنصري بأن تضع حدا لهذا التعاون، وبوقف التعاون التجارى والفنى والعسكرى مع النظام العنصرى. واصدرت الجمعية العامة في العام نفسه الاتفاقية الدولية لازالة جميع اشكال التفرقة العنصرية وذلك امعانا في تضييق الخناق على حكومة بريتوريا واحراج الدول المتعاملة معها.

وفي عام 1971 اعتبرت الجمعية العامة سياسة التفرقة العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا جريمة ضد الانسانية، واعتبرت ذلك العام عاماً دولياً لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، كما اعتبرت العقد الذي بدأ في ديسمبر 1973 عقد العمل من اجل مكافحة العنصرية، وتوطيد حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع.

وازاء تمادى الدول الغربية الكبيرة في تجاهل نداءات الامم المتحدة وقراراتها، اصدرت الجمعية العامة في عام 1976 قرارا رقم 3411 ذكر بالاسم كلا من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وايرلندا الشمالية، وفرنسا، والمانيا الغربية، واليابان، وايطاليا، وطالبها بوضع حد لتعاملها مع جنوب افريقيا.

واخيرا، وبعد الحاح الجمعية العامة والدول الافريقية المتواصل اتخذ مجلس الأمن في عام 1977 قراره رقم 418 الذي حظر بموجبه تزويد جنوب افريقيا بالأسلحة والمواد الاستراتيجية. وبالرغم من ان لقرارات

مجلس الامن الصفة الالزامية، فان الاسلحة وقطع الغيار والمواد الاستراتيجية والخبرة استمرت في التدفق على جنوب افريقيا، كما عمدت الدول الغربية الى مساعدة النظام العنصرى على تطوير قدراته في صناعة الأسلحة بحيث اصبح الآن قادرا على سد حاجته من السلاح محليا بنسبة تقدر مابين 70 و 75٪.

ولم تتعرض الجمعية العامة للأمم المتحدة للحظر البترولي الا من خلال فقرة تضمنها قرارها 3411 بتاريخ 1976/10/26 الذي دعا الدول المعنية الى اتخاذ التدابير اللازمة لحظر فعال على البترول ومشتقاته والمواد الأولية الاستراتيجية. وكانت الدعوة موجهة بصورة خاصة الى ايران التي كان من المعروف انها كانت تمد النظام العنصرى آنذاك بتسعين في المئة من حاجته من البترول.

الا أنه بدا للجمعية العامة في عام 1979، بعد ايقاف ايران ضخ بترولها الى جنوب افريقيا، ان البترول قد يكون عاملا فعالا في الضغط على النظام العنصرى، ولذا فقد افردت قرارا خاصا (1) تدعو فيه للحظر البترولي، وتحدد الخطوات الواجب اتباعها لتطبيق هذا الحظر وذلك بدعوة الدول الاعضاء الى اصدار التشريعات اللازمة لمنع:

1 ــ بيع او تزويد اى شخص او هيئة في جنوب افريقيا بالبترول ومشتقاته، وكذلك اى شخص أو هيئة بقصد بيعه او تزويد جنوب افريقيا به بصورة لاحقة.

---

(1) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 34/93/F بتاريخ 1979،12،12.

2 ــ اى نشاط يقوم به مواطنوها اوعلى اراضيها من شأنه تسهيل بيع او تزو يد جنوب افريقيا بالبترول ومشتقاته.

3 ــ نقل البترول او مشتقاته الى جنوب افريقيا بواسطة سفن او طائرات مسجلة باسم مواطنيها او مؤجرة منهم.

4 ــ تقديم خدمات من اى نوع، و بخاصة الخدمات الاستشارية الفنية، أو قطع غيار ورؤوس أموال الى الشركات البترولية في جنوب افريقيا.

5 ــ استفادة السفن والطائرات الناقلة بترولا ومشتقاته الى جنوب افريقيا من خدمات ومنشآت الموانىء والمطارات.

6 ــ اى استثمار في الصناعة البترولية في جنوب أفريقيا او أية مساعدة فنية اوغيرها في هذا القطاع .

واشترط القرار كذلك :

7 ــ ان تتضمن عقود بيع البترول ومشتقاته أوامر تمنع اعادة البيع بصورة مباشرة او غيرمباشرة الى جنوب افريقيا .

8 ــ اتخاذ اجراءات قانونية فعالة وغيرها من التدابيرالمناسبة لمنع شركات البترول والشركات البحرية والمصارف والمؤسسات المالية من مساعدة نظام جنوب افريقيا باى شكل من شأنه مخالفة الحظر على البترول بما في ذلك مصادرة الناقلات المخالفة وشحناتها.

وكانت عملية التصويت على قرار الجمعية العامة المذكور قد اعطت مؤشرا عن مواقف مختلف الدول من قضية جنوب افريقيا، فقد

عارضته سبع دول هى الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية، وفرنسا، وكندا، ولوكسمبورغ، وبلجيكا وأيدته 124 دولة وامتنعت عن التصويت 13 دولة .

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار تصنيف البلاد المنتجة للبترول حسب مواصفات الامم المتحدة، اى تلك التي تنتج اكثر من مليون طن في السنة، فاننا نجد ان هناك 34 دولة منتجة للبترول من الممكن ان تعتبر طريقة تصويتها على القرار المذكور مؤشرا حول موقفها من مقاطعة جنوب افريقيا، او عن مدى ارتباطها بالنظام العنصرى في جنوب افريقيا.

ومن بين الأربع والثلاثين دولة التي تعتبر منتجة للبترول نجد أن 28 دولة قد أيدت القرار، بينما عارضته ثلاث دول وهي: الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا، وتغيبت عن التصويت الاكوادور وسنغافورة في حين ان بروني التابعة لبريطانيا وجزر الانتيل التابعة لهولندا غير مستقلتين ولاصوت لهما في الامم المتحدة.

ومن جهة اخرى فقد وافق على القرار 17 بلدا صدّر عام 1978 مالا يقل عن مليون طن من البترول المكرر باستثناء المانيا الاتحادية، واستراليا، وبلجيكا، واسبانيا، واسرائيل، وايطاليا.

وليس من المؤكد ان الدول التي لم توافق على القرار تتعامل مع جنوب افريقيا، الا ان ذلك مؤشر على انها لا تؤيد مقاطعة جنوب افريقيا وهو امر لا يخلو من مغزى إذ وضع الدول التي عارضته موضع الاتهام.

وقد هدفت الامم المتحدة من جميع هذه القرارات التي شاركت فيها الدول العربية بفعالية، الى ادانة التفرقة العنصرية بجميع اشكالها ومظاهرها، وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تفرقة بين الاجناس، وتحريض الرأى العام الدولي ضد الممارسات العنصرية عن طريق التعليم والثقافة ووسائل الاعلام الجماعية، ودعوة جميع الحكومات والمنظمات والمؤسسات لتضافر جهودها من اجل القضاء على هذه الظاهرة المقيتة.

ومع ذلك، فقد ظلت جميع هذه الجهود والقرارات الدولية بدون أثر لتمادي النظام العنصرى في جنوب افريقيا في سياسته وتحدياته وممارساته، مستندا الى التأييد الذي يلقاه من الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا ــ الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ــ والتي ساهمت في انشاء الامم المتحدة ووضعت ميثاقها، ووافقت على اعلان حقوق الانسان وجميع الاعلانات والقرارات التي تدين التمييز العنصري.

احتياجات جنوب افريقيا من البترول :

لقد ضربت حكومة بريتوريا سياجا من السرية التامة على جميع المعلومات المتعلقة بصناعة البترول واستيراده واستهلاكه. إلا ان المعلومات المجمعة والمنشورة تشير الى ان البترول يكونّ مابين 20 و25 في المائة من اجمالي الطاقة المستهلكة في جنوب افريقيا اى في حدود 300 ألف برميل يومي في الوقت الحاضر أما باقي احتياجات البلاد فتغطى

من الفحم الذي تملك منه احتياطا ضخما تقوم حاليا بتصدير كميات كبيرة منه،والذي يعد من أرخص فحم العالم ثمنا بسبب انخفاض اجور اليد العاملة الافريقية. و يكاد يكون استعمال البترول مقصورا على قطاعات معينة كالنقليات، والجيش، وقوات الأمن، والطيران، والصناعات البتروكيماو ية وغيرها، وهي قطاعات حيو ية اذا ما انقطع عنها البترول تأثرت وأثرت في هيكل النظام بأكمله. ولذلك ومنذ توقف البترول الايرانى عن جنوب افريقيا بدأ شبح الحظر النفطي يقلق المسؤولين في جنوب افريقيا والشركات البترولية المتعاملة معها. وتبعا لذلك عمدت جنوب افريقيا الى العمل بسرعة على اتقاء آثار الحظر النفطي والتقليل من اعتمادها على البترول المستورد، وركزت جهودها، في هذا الصدد، في ثلا ثة ميادين:

1 ــ استخراج البترول من الفحم .
2 ــ ترشيد الاستهلاك وزيادة كميات البترول الاحتياطي المخزون.
3 ــ البحث عن مصادر بترول ذاتية .

و يعد مشروع « ساسول» لاستخلاص البترول من الفحم أهم الميادين الثلاثة التي ركزت فيها حكومة جنوب افريقيا معظم جهودها، فقد سبق لهامنذ زمن بعيد ان اقامت مصنعا اطلقت عليه اسم «ساسول رقم 1 » (South Africa Coal , Oil And Gas Corp.) لاستخلاص البترول من الفحم، ولم يوفر هذا المشروع اكثر من 1٪ من حاجة البلاد الى النفط.

الا ان الحاجة الشديدة لتخفيف الاعتماد على البترول المستورد دفعت بحكومة جنوب افريقيا الى تكثيف جهودها في هذا الميدان فقامت بانشاء مشروع «ساسول رقم 2» الذي أوشك على الانتهاء وقد يعطيها قرابة 45 الف برميل نفط في اليوم. وفي عام 1979 شرعت في انشاء مشروع ثالث باسم «ساسول رقم 3» الذي يتوقع ان يشرع في الانتاج في عام 1983، والذي يعتقد أنه سينتج بدوره 45 الف برميل يوميا. و بذلك يكون في استطاعة جنوب افريقيا تأمين مابين 25 و 30٪ من حاجتها من النفط المستورد. وتقوم شركة (FLUOR) الامريكية بانشاء المشروعين، وتقدر تكاليفهما بسبعة آلاف مليون دولار تساهم في نصيب منها بعض الشركات الغربية.

اما فيما يتعلق بترشيد الاستهلاك فان مجاله محدود. ولقد عمدت حكومة بريتوريا الى رفع الاسعار، واتخاذ العديد من الاجراءات لتخفيض الاستهلاك. وفي الوقت نفسه قامت بزيادة احتياطيها المخزون في مناجم ترانزفال وغيرها. وقد انتهزت جنوب افريقيا فرصة الامدادات الايرانية لتكوين احتياطي كبير، رغم الكلفة الباهظة وتجميد رؤوس اموال كثيرة. ولايعرف بالضبط حجم البترول المخزون لدى جنوب افريقيا، وان كانت المعلومات المتوفرة تشير الى ان المخزون قد يكفي النظام العنصرى في حالة حظر شامل على البترول مدة تتراوح مابين عام ونصف وعامين.

وتبذل حكومة بريتوريا جهودا لاكتشاف البترول وخاصة في المناطق المغمورة. ودلت الابحاث المتوفرة حتى الان، والتي سمحت

حكومة جنوب افريقيا بنشرها، على انه عثر على كميات ضئيلة لا أهمية لها وان كان الجهد لايزال قائما. وتسعى حكومة بريتوريا في الوقت نفسه لشراء حصص في بعض الشركات التي تقوم بالتنقيب في مناطق كبحر الشمال وكندا على أمل ان يؤمن لها العثور على النفط نصيبا عينيا من البترول الخام يسد جانبا من احتياجاتها. ومع ذلك فان المراقبين والباحثين في وضع جنوب افريقيا البترولي يعتقدون بان اعتمادها على البترول المستخرج من الفحم، بالاضافة الى ترشيد الاستهلاك، واحتمال الحصول على بعض النفط من المناطق التي تساهم في ملكيتها، قد يوفر على الاكثر 50٪ من حاجتها للبترول المستورد. لكن حكومة جنوب افريقيا لن تصمد اكثر من عامين تتعرض بعدهما لآثار الحظر اذا احكم تطبيقه بصوره كاملة حتى وان استعملت المخزون المتوفر لديها.

تشابك المصالح في جنوب افريقيا

ان العلاقات الاقتصادية والمالية المتنامية بين جنوب افريقيا والدول الغربية تعتبر عاملا كافيا لدفع البلاد الاخيرة الى التردد في معالجة مشكلة التفرقة العنصرية (الأبارتايد) وناميبيا، رغم الشعور الدولي العام بضرورة حل هاتين المشكلتين وفقا لقرارات الامم المتحدة. كما ان تشابك المصالح الرأسمالية وضخامة الاستثمارات والمنافع التي تجنيها الدول الغربية وشركاتها تضغط بقوة على الارادة السياسية في كل مرة تواجه فيها هذه الدول الخيار بين المبادىء والمصلحة.

وقد لاحظ الأمين العام للامم المتحدة: «ان فعالية الامم

المتحدة في ممارسة نفوذها في سبيل ايجاد حل سلمي وعادل للمشكلات الحقيقية في جنوب افريقيا سوف تتوقف اساسا على حسن رغبة وقدرة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والشركات الرئيسه في تجارة جنوب افريقيا، على التوفيق بين مواقفها واعتماد تدابير أكثر فعالية لاقناع حكومة جنوب افريقيا بالتخلي عن مسلكها الحالي، والسعي لايجاد حل يتفق وميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة» (1) وقد تأكد هذا الرأى ايضا في التقارير اللاحقة التي يقدمها الأمين العام سنويا الى الجمعية العامة.

وتعد جنوب افريقيا اكبر قوة اقتصادية في افريقيا، وتعتبر من أغنى مناطق العالم اذ يوجد بها اكبر احتياطي من الذهب والبلاتين والكروم، كما أنها غنية بالحديد والفحم واليورانيوم وغيره من المعادن التي تحتاجها صناعة الغرب ولاغنى لها عنه.

وقد تجاوزت قيمة ما انتجته جنوب افريقيا عام 1978 من المعادن سبعة الاف مليون راند (الراند يساوى 1.40 دولار) يمثل انتاج الذهب 60٪ منها. و يعمل في صناعة المعادن 700 ألف عامل، 90٪ منهم من الافارقة. و يقدر انتاج جنوب افريقيا من الذهب بـ 51٪ من الانتاج العالمي وقد تجاوزت قيمة الذهب المباع عام 1980 ستة الاف

---

(1) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 1967.

مليون راند (1).

و يقدر احتياطي الفحم في جنوب افريقيا بما يقارب 60 بليون طن، وان كان المؤكد استخراجه بالوسائل التقليدية قد لايزيد عن 25 بليون طن. وتعتمد جنوب افريقيا اعتمادا كبيرا على الفحم كمصدر للطاقة، وتنتج منه معظم حاجتها من الكهرباء. و يساهم الفحم ومشتقاته بـ 47٪ من استهلاك الطاقة في جنوب افريقيا (2)، وتعد فرنسا اهم بلد مستورد لفحم جنوب افريقيا اذ بلغ الصادر اليها عام 1980 نحو 9.2 مليون طن (3).

كما ان جنوب افريقيا تعد ثاني دول العالم انتاجا للماس، ومن أهم منتجي البلاتين واليورانيوم والكروم والاسبستوس. ولديها احتياطيات هائلة من خام الحديد والمنغنيز، بالاضافة الى انتاج الاسماك والصوف والحيوانات والمنتوجات الزراعية (4).

وقد عمدت حكومة جنوب افريقيا منذ نهاية الحرب العالمية الى تشجيع الاستثمارات الغربية في بلادها، وربط المصالح الرأسمالية في كلا الجانبين ببعضها، واتخاذها سياجا قويا للدفاع عن استمرارية اوضاعها السياسية والاجتماعية التي رفضها المجتمع الانساني.

---

(1) Vella Pillay, Doc. UN Committee against Apartheid, 1981.

(2) M. Bailey & B. Rivers, "Oil Sanctions against South Africa", Doc. UN Special Committee against Apartheid, 1978.

(3) لوموند 22.5.1981

(4) نعيم قداح، التمييز العنصري وحركة التحرير في جنوب أفريقيا، الجزائر 1975.

وتسلك الاستثمارات الغربية في جنوب افريقيا طريقتين:

1) الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها الشركات المتفرعة عن مؤسسات وشركات غربية ومايماثلها.

2) الاستثمارات غير المباشرة عن طريق تقديم التسهيلات المالية، والقروض قصيرة الأجل الى المؤسسات والشركات الاقتصادية الخاصة والعامة، ومن بينها مشروع «ساسول» على سبيل المثال.

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية أهم المستثمرين في جنوب افريقيا تليها المملكة المتحدة، و يقدر مجموع استثماراتهما في جنوب افريقيا وناميبيا بما يقارب 13 ألف مليون دولار. وهناك اكثر من 350 شركة امريكية لديها مصالح في جنوب افريقيا، بالاضافة الى ستة الاف شركة امريكية ترتبط بجنوب افريقيا بعلاقات تجارية دون ان تكون لها فروع فيها. وتبلغ قيمة السندات التي يملكها افراد وشركات امريكية في قطاع صناعة الذهب مايقارب الالفي مليون دولار. وقدرت الاستثمارات الامريكية المعروفة في جنوب افريقيا عام 1978 بستة الاف مليون دولار وهي تكونّ 20٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية (1).

وبالرغم من المقاطعة، وقرارات الامم المتحدة، ورد فعل الشعب البريطاني، فان صادرات بريطانيا الى جنوب افريقيا قد ارتفعت في الفترة المنتهية في 31 يوليو 1980 بنسبة 33٪ وذلك بالنسبة

---

(1) وثيقة قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية لمؤتمر الأمم المتحدة للعقوبات ضد جنوب أفريقيا، باريس، مايو 1981 رقم PL/SA/39.81 .

للفترة نفسها من عام 1979، وزادت صادرات جنوب افريقيا في الفترة نفسها بنسبة 54٪ (1) . وبلغت الاستثمارات البريطانية المباشرة وغير المباشرة في جنوب افريقيا في عام 1976 ماقيمته 4,817 مليون جنيه استرليني.

وتعمل 165 شركة فرنسية في جنوب افريقيا سواء بصورة مباشرة أم عن طريق وكلاء جنوب افريقيين، وتقدر استثماراتها بثمانية آلاف مليون فرنك فرنسي. وقد ارتفعت نسبة الصادرات الفرنسية الى جنوب افريقيا في عام 1980 بمقدار 78٪ اذ بلغت اربعة الاف مليون فرنك فرنسي (2). ولا تكشف هذه الارقام عن حجم الاستثمارات الحقيقي لان الكثيرمن الارباح يعاد استثمارها في المكان نفسه.

وتقدم دول السوق الاوروبية المشتركة 43٪ من مجموع واردات جنوب افريقيا وتمتص 39٪ من اجمالي صادرات هذا البلد. وتمثل استثماراتها 54٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا (3).

---

(1) وثيقة قدمتها منظمة الوحدة الافريقية لمؤتمر الامم المتحدة للعقوبات ضد جنوب افريقيا، باريس، مايو 1981. رقم PL/SA/39.81

(2) لوموند 1981.5.22

(3) مؤتمر الامم المتحدة لفرض العقوبات على جنوب افريقيا، باريس، مايو 1981، وثيقة منظمة الوحدة الافريقية رقم PL/SA/39 (IV) 59.81 Rev. 1 تضمنتها وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة A /CONF. 107/4 بتاريخ 23-4-1981.

وتـوصلت منظمة الوحدة الافريقية الى تلخيص دور الشركات المتعددة الاطراف في جنوب افريقيا فيما يلي :

ـ مساعدة جنوب افريقيا على تحقيق قدراتها العسكرية والنوو ية.

ـ تزو يدها بالبترول والتجهيزات والمواد الاولية والاستراتيجية.

ـ نقل التكنولوجيا الى النظام العنصرى.

ـ تشجيع تجارة جنوب افريقيا الدولية.

ـ تقديم الاستثمارات والقروض والتسهيلات لجنوب افريقيا. (1).

وتسيطر الولايات المتحدة على 33٪ من سوق السيارات، و44٪ من انتاج البترول، و 70٪ من وسائل المعلومات. ووصف تقرير للجنة الفرعية للمعادن بمجلس النواب الامريكي بتاريخ يوليو/تموز1980 ان «جنوب افريقيا» هي خليج المعادن ، وان ايقاف استيراد المعادن منها يسبب كارثة للاقتصاد الامريكي. و يعارض التقرير اى نوع من العقوبات ضد جنوب افريقيا (2).

---

(1) وثيقة منظمة الوحدة الافريقية رقم PL/SA/39.81 لمؤتمر الامم المتحدة لفرض العقوبات على جنوب افريقيا، باريس، مايو 1981.

(2) لوموند دبلوماتيك فبراير 1981.

والى جانب المصالح الاقتصادية والمالية فهناك جانب عسكرى واستراتيجي يشد دول حلف الاطلسي الى جنوب افريقيا و يعزز الروابط معها. فجنوب افريقيا بالنسبة للغرب، مثل اسرائيل، قاعدة متقدمة لها دور استراتيجي وسياسي تقوم به. فهي، بالاضافة الى انها قاعدة بحرية هامة تتحكم في طرق الملاحة القادمة من والى الخليج والشرق، تمثل في الوقت نفسه قوة ضاربة في جنوب افريقيا ترهب الدول المجاورة وتقاوم أى توسع للنفوذ السوفييتي في المنطقة.

وقد أيد ذلك مؤتمر لاغوس الذي نظمته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحكومة نيجيريا في لاغوس عام 1979 وشاركت فيه 112 دولة. وقد تضمنت مقرراته الاشارة الى ان من شأن تعزيز القوة العسكرية والنووية في جنوب افريقيا، بمساعدة الدول الغربية الكبيرة، ان يوسع دورها، بصفتها دولة اقليمية كبيرة في النصف الجنوبي من الكرة الارضية، في اطار الاستراتيجية الامبريالية الشاملة في المحيط الاطلسي والمحيط الهندي، وأشارت المقررات الى أن ذلك يهدد مباشرة سلامة دول المنطقة و يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر (1).

مصادر امداد جنوب افريقيا بالبترول

عندما قرر مؤتمر القمة العربي المنعقد بالجزائر في عام 1973 حظر النفط علي جنوب افريقيا، كان المجتمع الدولي في غالبيته مصمما

---

(1) World Conference against Apartheid, Lagos, 22-26 August 1977.

على مواصلة الضغط على النظام العنصرى لارغامه على تغيير سياسته وممارساته اللاإنسانية. واعتبر البترول اذ ذاك من أهم السلع التي يؤثر حظرها في نظام بريتوريا نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه البترول في قطاعات اقتصادية وعسكرية واجتماعية في جنوب افريقيا التي تعتمد كلية على البترول المستوردة.

الا ان رفض ايران الانضمام الى البلاد التي قررت الحظر على جنوب افريقيا، وقيامها بامداد النظام العنصرى بتسعين بالمائة من حاجته للبترول قد افرغت قرار الحظر العربي من مضمونه، وان استمرت الدول العربية والافريقية وكثير من الدول الاخرى في مقاطعة جنوب افريقيا مقاطعة شاملة.

وقد خلقت الثورة الايرانية وسقوط الشاه وما صاحبهما من قرار ايقاف ضخ البترول عن جنوب افريقيا، وضعا جديدا تبلورت من خلاله امكانية قيام النفط بدور فعال في الضغط الدولي على الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا. غير ان الحظر لم يحقق اهدافه رغم جميع الاجراءات والتدابير التي اتخذتها البلدان المنتجة، واستطاعت جنوب افريقيا ان تؤمن حاجتها من مصادر مختلفة بطرق ملتويه، طابعها التحايل والتزوير والتستر. وذلك بمساعدة بعض شركات البترول، والعديد من السماسرة والتجار والمغامرين مما اعطى العمليات صفة التهريب واللاشرعية. ومن الصعب تحديد المصادر التي تمون جنوب افريقيا بالبترول بدقة رغم ماذهب اليه بعض الباحثين من استنتاجات وتخمينات، وذلك بسبب السرية التامة التي تفرضها حكومة بريتوريا

على صناعتها النفطية ومشترياتها من البترول. الا ان هناك حقائق ثابتة تشير الى قيام بعض الدول الغربية وشركات البترول الكبيرة بتزويد جنوب افريقيا بالنفط، وان كان ذلك لايتخذ صفة الاستمرارية.

لقد ذكرت احصائية لمنظمة OECD (1) نشرت عام 1981 ان أوروبا الغربية صدّرت الى جنوب افريقيا بترولا مكررا قيمته 29 مليون دولار موزعا كالآتي :

بريطانيا 11 مليون دولار، المانيا 10.6 مليون دولار، هولندا 3.8 مليون دولار، بلجيكا ولوكسمبورغ 1.4 مليون دولار، فرنسا 700 الف دولار، وايطاليا 500 ألف دولار. ورغم صغر حجم هذه الكميات، الا ان لها دلالتها على عدم احترام الدول الاوروبية للحظر النفطي على جنوب افريقيا.

وهناك حقيقة اخرى ثابتة وهى ان جنوب افريقيا تتسلم من بروني (Brunei) وهي مستعمرة بريطانية، مايقدر بـ 25 الف برميل في اليوم بصورة علنية واضحة. وفي شهر يوليو 1979 قامت حكومة نيجيريا بتأميم اصول شركة البترول البريطانية (بي. بي) لتورطها في بيع نفط بحر الشمال الى جنوب افريقيا. وبالرغم من ان هذا الاجراء قد وضع الحكومة البريطانية موضع الاتهام الا انها لم تصدر حتى الان اى تشريع يمنع تزويد جنوب افريقيا بالنفط، وان كانت لا تسمح ببيع

(1) مركز الامم المتحدة لمكافحة الابارتيد، وثيقة رقم 81/9، فبراير 1981.

بترولها الى النظام العنصري. كما ان حكومة النرويج، رغم انها تمنع تصدير بترولها الى جنوب افريقيا، لم تصدر تشريعات تحظر بيع او نقل البترول الى النظام العنصري، وان كان وزير خارجيتها قد طلب في عام 1980 من الشركات النرويجية ان تفرض حظرا اختياريا على جنوب افريقيا.

وكان الاجراء النيجيري عبارة عن تحذير للدول ذات العلاقة بجنوب افريقيا ولشركات البترول بصورة عامة بانها لايمكنها المحافظة على مصالحها في افريقيا وعلى علاقاتها بجنوب افريقيا في وقت واحد. ومن المعلوم ان لبريطانيا استثمارات ضخمة في نيجيريا، وان صادراتها اليها في عام 1977 تجاوزت الفي مليون دولار، وان صادراتها الى افريقيا غير العربية بلغت ماقيمته 8 آلاف مليون دولار اى مايعادل صادراتها الى جنوب افريقيا ثلاث مرات،(1)، ورغم ذلك فانها تساهم في المحافظة على بقاء الوضع القائم في جنوب افريقيا ومساندته.

وتسيطر على صناعة البترول في جنوب افريقيا خمس شركات بترولية هي موبيل، وكالتكس، وشل، وبي. بي، وتوتال، وهي متفرعة عن الشركات الأم، وتعمل وفقا لقوانين جنوب افريقيا، و يديرها موظفون من جنوب افريقيا، الا ان رؤوس اموالها تعود بالكامل

---

(1) بحث قدمته اللجنة الهولندية لمقاومة جنوب افريقيا الى الندوة التي نظمتها اللجنة في امستردام بالتعاون مع اللجنة الخاصة ضد الابارتايد التابعة للأمم المتحدة في عام 1980.

الى الشركات الأم باستثناء شركة توتال التي تملك 66٪ في حين تملك مصالح جنوب افريقية الاربعة والثلاثين في المائة المتبقية. وتسيطر هذه الشركات الخمس على85 ٪ من السوق البترولية، وتدير 91٪ من محطات الخدمات البترولية، وتملك ثلاثاً من الأربع مصافي القائمة في جنوب افريقيا ولها نصيب كبير في ملكية الرابعة. وتقدر استثمارات الشركات المذكورة ببليون ونصف بليون دولار، ومن المؤكد ان الشركات الأم تلعب دورا هاما في تزويد الشركات المتفرعة عنها في جنوب افريقيا بالبترول.

واذا ماعرفنا ان للشركات البترولية المتعددة الجنسيات من المصالح الكبيرة في البلدان المنتجة للبترول ماهو أهم بكثير من مصالحها في جنوب افريقيا فاننا ندرك أنها لا تورط نفسها علنا ولا تعجز عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة لاخفاء علاقتها بجنوب افريقيا، وخاصة بعد تأميم نيجيريا لممتلكات شركة البترول البريطانية. والحكومات الاوروبية التي لا تكف عن استنكار وادانة الممارسات العنصرية في جنوب افريقيا، تكتفي بالمشاركة المعنوية في حملة حظر البترول على جنوب افريقيا، ولكنها لا تصدر التشريعات المنفذة لهذا الحظر. ولذلك فالشركات لا تفتقر الى الوسائل التي تمكنها من ايصال امدادات البترول الى معامل تكريرها في جنوب افريقيا دون التورط في هذه العمليات، ودون ان تخشى رد فعل حكوماتها.

ومن المؤكد ان توفر النفط في الأسواق، وأزمة ناقلات البترول، والأسعار المغرية التي تدفعها حكومة بريتوريا. يدفع بلاداً

أخرى وشركات صغيرة غير معروفة الى العمل مع جنوب افريقيا.

ومن المحتمل ان تقوم بعض البلاد المنتجة للبترول غير الاعضاء في الاوبك ببيع جزء من بترولها الى جنوب افريقيا بصورة مباشرة، او عن طريق شركات صغيرة غير معروفة، او تجار وسماسرة. وتحوم الشكوك حول بلاد منتجة للبترول غير اعضاء في الاوبك تستورد اكثر من حاجتها للبترول وتصدر الفائض الى جهات اخرى، وهناك احتمال آخر أكدته بعض الاحداث التي اكتشفت وهو:

1 ــ البترول المباع من الدول الاعضاء في اوبك او غيرها الى شركات كبيرة أو صغيرة بقصد تفريغه في ميناء معين مثبت في عقد البيع. لكن هذا البترول ينقل الى جنوب أفريقيا بدون علم البائع، بصورة مباشرة، اى ان الناقلة تذهب الى جنوب افريقيا حيث تفرغ حمولتها، ثم تتجه بعد ذلك الى نيجيريا او انغولا او غابون مثلا لتحمل نفطا جديدا يتجه الى اوروبا للتفريغ والحصول على شهادة تفريغ رسمية ترسل الى المصدر، او أنها تفرغ شحنتها في جنوب افريقيا وتقدم الى البائع شهادات تفريغ مزورة.

2 ــ بعد تفريغ النفط في احد تسهيلات التخزين في مرفأ على خط سير الناقلة، والحصول على شهادة تفريغ اصولية، تجرى اعادة ضخ النفط في الناقلة نفسها او في ناقلة أخرى تتوجه بعدها الى جنوب افريقيا للتفريغ النهائى ومتابعة سيرها. و يبرر الامر في سجلات الناقلة بأنه مجرد مرور الناقلة للاصلاح او التزود بزيت الوقود.

3 ــ تجري عملية التلاعب احيانا في عرض البحر، كما كشفت عن

ذلك قضية الناقلة «سالم» التي حملت بالنفط من الكويت لحساب شركة ايطالية، ثم بيع النفط امام سواحل جنوب افريقيا بعد ان تم تغييراسم الناقلة، ثم اغرقت بعد ذلك امام سواحل السنغال.

وربما كانت الشركات الكبرى تبيع جزءا من مشترياتها في السوق الفورية، كما انها تخزن جزءاً منه في مراكز التخزين والتكرير المملوكة لها أو لاحدى الشركات التابعة لها في انحاء كثيرة من العالم. ففي جزر الأنتيل (Antilles) الهولندية على سبيل المثال، اقيمت تسهيلات تخزينية ضمن مصاف للتكرير، كما قامت فيها ثلاث محطات لتفريغ وتحميل الناقلات (Transshipment). و ينطبق الأمر نفسه على أروبا (Aruba) التي تملك فيها شركة اكسون محطات تحميل وتفريغ، وعلى كوراساو (Curasao) حيث تملك شركة شل اكبر تسهيلات وأضخمها ربما في كل العالم.

ومن خلال هذه الامكانات تستطيع الشركات اعادة شحن الخام والمنتجات المكررة لأ ية جهة ترغب الدول الكبرى وشركاتها في توصيلها اليها.

ومن ناحية اخرى فان البلدان المنتجة للبترول وشركات البترول الدولية تتقاسمان تجارة البترول في السوق الدولية، وان كانت البلدان المنتجة تفقد سيطرتها ورقابتها على البترول بعد بيعه، حتى وان كانت تفرض شروطا محددة في عقود البيع يلتزم بها المشترى لمنع وصول النفط، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لجهات اخرى غيرمنصوص عليها في العقود.

ضرورة انشاء جهاز مراقبة

هناك قناعة بان اية دولة منفردة او مجموعة من الدول لا تستطيع ان تحكم الحظر النفطي على جنوب افريقيا ما لم تتضافر الجهود على المستوى الدولي لاقامة جهاز رقابة فعال على تحرك ناقلات البترول والشاحنات، وتحديد هويتها وهوية الشركات التي تملكها او تستأجرها، ومعرفة مصدر البترول والجهة التي تولت بيعه الى جنوب افريقيا. وقد عبر مجلس وزراء الوحدة الافريقية في اجتماعه في يوليو 1979 عن ترحيبه بقيام مثل هذا الجهاز، كما ان ندوة الامم المتحدة الدولية لحظر البترول على جنوب افريقيا المنعقدة في مارس 1980، ومؤتمر القمة الافريقي المنعقد بنيروبي عام 1981، والمؤتمر الدولي لمقاطعة جنوب افريقيا المنعقد في باريس عام 1981 قد طالبوا بانشاء مثل هذا الجهاز.

الا ان معارضة الدول الغربية في مجلس الامن لفرض العقوبات الاقتصادية على جنوب افريقيا، ونمو المصالح الاقتصادية بينها وبين النظام العنصرى، لا تضمن نجاح مثل هذا الجهاز مالم يسبقه قرار من مجلس الأمن بمقاطعة جنوب افريقيا اقتصاديا، و بدعوة جميع الدول الاعضاء الى العمل على تنفيذ هذا القرار. وفي هذه الحالة فان مركز الرقابة يكتسب الصفة الدولية وتكون جميع البلاد ملزمة بالتعاون معه وتقديم المعلومات له.

ونتيجة للحاجة الملحة الى قيام جهاز لمراقبة الناقلات التي تنتهك قرارات حظر البترول على جنوب افريقيا،

فـقـد قـامـت مـنـظـمـتـان هـولـنـديـتـان غير حـكـوميـتين لهـمـا ماض طو يل في مـنـاهـضـة الـتـفرقة العنصرية ومساعدة شعوب جنـوب افـريـقـيـا على الـتـحرر، بتأسيس مكتب بحوث النقل البحرى (Shipping Research Bureau) للـمساعدة لتحقيق هذا الغرض. وتم تـأسيـس المكـتـب في عـام 1980 بـعد مشاورات مع لجنة الامم المتحدة لمناهضة التفرقة العنصرية ومع حركات التحرر في جنوب افريقيا وغيرها من الهيئات المعنية.

وفي مـنـتـصف عام 1982 نشر المكتب تقريره الثاني عن مراقبة تحـركات الناقلات التي تطرق موانىء جنوب افريقيا. وقد حدد التقرير هو ية 256 ناقلة وشاحنة قادرة على نقل البترول، ولا تقل حمولتها عن 25 الـف طـن، دخـلـت موانىء جنوب افريقيا في الفترة مابين يناير/كانون الـثـانـي 1980 و يـونـيـو/حـزيـران 1981. و بالنظر الى محدودية إمكانات المكتب والسرية التامة التي تضر بها حكومة جنوب افريقيا حول صناعة الـبـترول، فقد تعذر تحديد، أى الناقلات قد أفرغت حمولتها من البترول في أحـد مـوانـىء جـنـوب افـريـقـيـا، أو التمييز بين البواخر التي جاءت لـتـنـقـل فـحـمـا وحـديدا وسلعا أخرى من جنوب افريقيا والبواخر التي تـوقـفـت لـلـتـزود بالمؤن والوقود، او التي اصابها عطب وجاءت لاصلاح عـطـبـهـا. وقـام المكتب باتصالات بالشركات المالكة لهذه الناقلات او لحـمولتها، و بالحكومات التي تنتمي اليها الشركات والناقلات، وحلل سير الـنـاقـلات ومـواعـيـد مغادرتها للموانىء التي ابحرت منها ومواعيد عـودتـهـا والمـوانـىء الـتـي تـوقفت فيها وغير ذلك من المعلومات، وحصر الـشـبـهـة في 52 سـفـينة يحتمل جداً انها افرغت شحنات من البترول في

جنوب افريقيا. وأورد التقرير اسماء هذه السفن، ونوعها وحمولتها، والشركات التي تنتمي اليها والبلد الذي تقيم فيه الشركة، والبلد المسجلة فيه، والشركة المحتمل ان تكون صاحبة الشحنة، والتي لها علاقة بالسفينة، واسم الميناء الذي ابحرت منه الباخرة، وموعد وصولها الى جنوب افريقيا، والميناء الذي قصدته بعد ابحارها من جنوب افريقيا. وأشار التقرير الى ان 21 باخرة من بين الاثنتين وخمسين ترفع العلم النرويجي، بينما ترفع سفن أخرى العلم البريطاني وغيره من الأعلام. وقد ابحرت عشر من الاثنتين والخمسين ناقلة من بروني، بينما ابحرت 28 ناقلة من الخليج الذي تطبق جميع دوله الحظر على جنوب افريقيا، وابحرت 9 ناقلات من هولندا و 5 من جزر الأنتيل الهولندية.

وبالرغم من المجهود الضخم الذي بذله المكتب والمعلومات التي جمعها فانه لم يستطع ان يذكر بالتأكيد اى الناقلات افرغت شحناتها في جنوب افريقيا. الا ان المعلومات التي تضمنها التقرير الذي وزع على جميع البلاد المنتجة للبترول، تعتبر مؤشرا هاما لمعرفة الشركات وناقلات البترول والشاحنات التي يشتبه في انها تنتهك الحظر، وتخالف الالتزامات المدرجة في عقود البيع، وتساعد حكومة جنوب افريقيا على الحصول على حاجتها من البترول. ومما لاشك فيه ان هذا التقرير القائم على استنتاجات وتحليلات، قد يفيد البلدان العربية المنتجة للبترول في تعقب الشركات التي تنتهك قرارات الحظر وتعمد الى التضليل والتزوير لايصال البترول العربي الى النظام العنصري في جنوب افريقيا.

اسرائيل وجنوب افريقيا

تعتبر اسرائيل وجنوب افريقيا امتدادا للنفوذ والمصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الغربية في افريقيا والشرق الاوسط ، وان اختلف الدور الذي يقوم به كل من النظامين في اطار استراتيجية ومصالح العالم الغربي العامة. فالنظامان تحكمهما مجموعة خصائص انفردا بها في عالم اليوم واصبحت من مميزاتهما. اذ يقوم كلاهما على فلسفة عنصرية بغيضة طابعها الشعور بالتفوق العرقي، والفصل العنصري، والتوسع الاستيطاني، وممارسة القمع والارهاب ضد الشعوب الخاضعة لاحتلاله وضد الدول المجاورة له. و يتفق النظامان في تحدي المجتمع الدولي ورفض الالتزام بقواعده، والتقيد بقوانينه، حتى انه لم تتعرض أية دولة من اعضاء الامم المتحدة، منذ قيامها، لسلسة من قرارات الادانة والتأنيب والاستنكار، مثلما تعرضت له حكومتا بريتوريا وتل أبيب. و يستمد النظامان قوتهما في تحدي القيم الانسانية والاستهتار بها، من مساعدة وتأييد الولايات المتحدة والدول الغربية الكبيرة، وان كانت المتغيرات التي تمخضت عنها حرب اكتوبر/تشرين الأول قد فرضت على الدول الاوروبية اتخاذ موقف متوازن ازاء الصراع العربي الاسرائيلي، وترك مهمة احتضان اسرائيل للولايات المتحدة. الا ان الجميع يشتركون في دعم جنوب افريقيا سياسيا وعسكريا، وفي الحيلولة دون اتخاذ الأمم المتحدة لأى قرار يلحق الضرر بها.

وقد تكونت في جنوب افريقيا جالية يهودية منذ زمن بعيد اكتسبت مع مرور السنين نفوذا وقوة اقتصادية ومالية ملموسة. وقد

قامت هذه الطائفة، التي يقدر عددها الآن بـ 170 ألف شخص، بدعم الصهيونية قبل قيام اسرائيل و بعده، وتطوع يهود جنوب افريقيا في جميع حروب اسرائيل ضد العرب. وتولى يهود من جنوب افريقيا مناصب قيادية في الكيان الصهيوني مثل أبا ايبان الذي تولى وزارة الخارجية في حكومة العمال، وكومي الذي مثل اسرائيل في الأمم المتحدة لفترة طويلة.

ومر التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا بثلاث مراحل :

1 ـ المرحلة الاولى : امتدت هذه المرحلة منذ قيام الكيان الصهيوني حتى عام 1960، وتميزت بمساعدة يهود جنوب افريقيا لاسرائيل بالمساعدات المالية والغذاء والسلاح والمتطوعين، و بتعاون وثيق بين النظامين.

2 ـ المرحلة الثانية : امتدت من عام 1960 الى عام 1973، وتميزت بالتستر على العلاقات مابين الطرفين بالنظر الى ان عقد الستينات كان عقد تحرر القارة الافريقية. وكانت اسرائيل تعمل جاهدة على التغلغل في الدول الافريقية الجديدة لكسب عطفها وتأييدها في معركتها ضد العرب، واضطرت الى التظاهر باتخاذ موقف سلبي من جنوب افريقيا واخفاء علاقاتها القوية بها.

3 ـ المرحلة الثالثة : بدأت في عام 1973 عندما قطعت الدول الافريقية علاقاتها باسرائيل ووقفت الى جانب الدول العربية في معركتها المصيرية وفي هذه المرحلة برز التعاون والتحالف الاسرائيلي ـ الجنوب افريقي بصورة علنية اكسبته طابع التحدى. وقد تمثل هذا

التعاون في تبادل الزيارات الرسمية بين المسؤولين، وفي التبادل التجاري والتعاون في الميادين العسكرية والتقنية، وتبادل المعلومات والخبرات حول انجع الوسائل لمقاومة الثورات ومكافحة حرب العصابات. والاهم من كل ذلك التعاون في الميدان النووى الذي يعتقد النظامان انه الوسيلة المثلى للحفاظ على بقائهما.

ولعل أهم وثيقة رسمية تفضح حجم التعاون مابين النظامين وعمق العلاقات بينهما ماورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة التفرقة العنصرية التابعة للامم المتحدة (1).

لقد كشف التقرير عن أن اسرائيل قدمت لجنوب افريقيا معدات حربية في مجال التكوين والتدريب لمجابهة الثورات الوطنية التي يقوم بها الافارقة، بالاضافة الى الطائرات العسكرية والسفن الحربية وغيرها من الأعتدة التي قدمتها الى حكومة بريتوريا. وقد وضعت اسرائيل خبرتها العسكرية تحت تصرف نظام الأقلية في جنوب افريقيا بغية تدريبه على كيفية مقاومة الثورات المسلحة، واستعمال أحدث الأسلحة. و يبين التقرير نفسه أن المبادلات التجارية بين الطرفين تضاعفت بعد عام 1973. و يعد الماس الخام في طليعة المنتجات التي تستوردها اسرائيل من جنوب افريقيا والتي جعلت من اسرائيل

---

(1) أمين اسبر، افريقيا والعرب،ص 68.

أحد أهم مراكز صقل الماس في العالم. و يضيف التقرير ان العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا شملت الميادين الثقافية والعلمية والاقتصادية والعسكرية، وهذا مايفسر ادانة الجمعية العامة للامم المتحدة لتعاون اسرائيل مع النظام العنصري في جنوب افريقيا بموجب قرارها 15/32 (د) الصادر في عام 1977. وقد طالب القرار اسرائيل بالتوقف عن هذا التعاون وخاصة في الميادين العسكرية والنوو ية.

وقد توطدت العلاقات بصورة خاصة بين النظامين بعد زيارة رئيس حكومة جنوب افريقيا السابق لاسرائيل في عام 1977 حين تم تخطيط التعاون في الميدان النووى بشكل خاص.

ومما لاشك فيه ان طبيعة التعاون القائم بين تل ابيب و بريتوريا لم يكن وليد الصدفه، ولكنه يعبر عن مخطط لتعاون عسكرى ونووى بعيد المدى له أسسه وأسبابه. وهو الى جانب المعونة العلنية أو السرية التي يتلقاها النظامان من الدول الغربية، يمثل اخطارا على العالم العربي ــ الافريقي وعلى السلام الدولي، الأمر الذي يجعل من الحظر النفطي على جنوب افريقيا وسيلة فعالة لتضييق الخناق على المشاريع الاسرائيلية الجنوب افريقية، و يؤثر في تطوير مشاريعهما وخططهما المشتركة.

دور البلاد العربية في الحظر النفطي

ينسجم موقف البلاد العربية من جنوب افريقيا مع مبادئها في محاربة الاستعمار وتخليص القارة الافريقية من رواسبه. واذا ماراجعنا

مراحل الصراع بين البلدان النامية وجنوب افريقيا فسنجد ان البلاد العربية قد احتلت دوما مركز الصدارة في ادانة التفرقة العنصرية، والدفاع عن حقوق الشعوب المستعمرة، والمشاركة بفعالية في لجنة التحرير الافريقية، والمساهمة بقوة في الضغط الدولي على النظام العنصري للامتثال لرغبات المجتمع الدولي. وازاء فشل الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الأمن في اقناع جنوب افريقيا وارغامها على تعديل ممارساتها العنصرية ومنح ناميبيا استقلالها، فقد قامت الدول العربية بأول تحرك على المستوى الدولي الجماعي لفرض العقوبات على جنوب افريقيا وذلك عندما قرر مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد بالجزائر عام 1973 حظر النفط العربي على جنوب افريقيا. و يكتسب هذا القرار العربي أهمية خاصة حيث شاركت في وضعه جميع الدول العربية المصدرة للبترول التي عملت على تطبيقه بامانة وفعالية. الا أن أساليب التحايل التي لجأت اليها جنوب افريقيا والشركات المرتبطة بها للحصول على حاجتها من البترول قد دفعت البلدان العربية المصدرة للبترول الى بحث الوسائل لاحكام حظر البترول على الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا، بحيث لايساهم البترول العربي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في بقاء النظام البغيض، وفي استمرار تحدياته.

و بحث موضوع أحكام الحظر النفطي على جنوب افريقيا في الاجتماع السادس والعشرين لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، واتخذ المجلس بهذا الخصوص قراراً بتبني التوصيات التي تقدمت بها الامانة العامة، والاسترشاد بها عند القيام بعمليات بيع

النفط للمشترين ونقله وتفريغه في الموانيء الاجنبية لزيادة أحكام الحظر على تسرب النفط العربي الى جنوب افريقيا.

وهذه هي التوصيات التي أقرها المجلس :

اولا : العمل على تطبيق التوصيات الواردة في قرارات الامم المتحدة الخاصة بالحظر النفطي على جنوب افريقيا.

ثانيا : التزام الشركات العاملة في الاقطار الاعضاء بعدم تحويل نصيبها من النفط اوجزء منه أو أى من مشتقاته الى جنوب افريقيا.

ثالثا : التحكم في كل العقود البترولية، بحيث تلزم عقود التصدير المشتري بتوجيه كل كمية النفط المباعة له الى الجهة النهائية المحددة في عقد البيع، وحين يتم التكرير في مصاف أخرى، يلزم المكرر بالحصول على موافقة من البائع، و يلزم المشتري او الناقلة كذلك بعدم تفريغ أى جزء من الحمولة لبيعه في أى من الأسواق الفورية خلال الرحلة الى الميناء المقصود والمبين في شهادة الشحن.

رابعا : الزام المشترى بابراز شهادة التفريغ بالميناء المحدد في عقد البيع موثقة من السلطات الرسمية بالميناء المعني.

خامسا : ان كانت الشركة المشترية للنفط ستبيع في الاسواق الاخرى كروتردام مثلا، وبعد حصولها على الموافقة المسبقة من البائع، يتعين الزامها بعدم بيعه لشركة أو جهة تعيد تصديره الى جنوب افريقيا، ولابد أن يكون الالزام على

الشركة المشترية الاولى، اذ ان الشركة الثانية لن تطولها القيود المفروضة خاصة وانها ليست المشترى المباشر من القطر العضو.

سادسا : بما ان ناقلات النفط المعروفة بتفريغ حمولا تها في موانىء جنوب افريقيا تتخذ كثيرا من الاحتياطات لعدم معرفة خطوط سير ملاحتها، وتتعمد ابراز اوراق ملفقة — في كثير من الاحيان — عن تسيير رحلا تها، فانه من الممكن مطالبة قبطانها بابراز أوراق رسمية توضح الموانىء التي رست فيها ناقلته خلال فترة لا تقل عن عام، وان يحظر شحن النفط على السفينة المخالفة للحظر و يوضع اسمها في القائمة السوداء.

سابعا: لوحظ في الآونة الاخيرة ان بعض الناقلات تقوم بنقل شحنتها الى ناقلات اخرى مدعية ان عطبا فنيا اصابها، بينما تقوم الناقلات الاخيرة بتفريغ حمولتها في موانىء جنوب افريقيا وتعود الناقلات الاولى قافلة الى موانىء الأقطار الأعضاء لشحن حمولة أخرى. وفي هذه الحالة يمكن للقطر المصدر الحصول على تقرير من الناقلة يوضح ماتعرضت اليه من عطب خلال فترة عملها، ولا تحمل الناقلات المشكوك في انها تتعمد ادعاء العطب دائما.

ثامنا : في حالة مخالفة الشركات والناقلات لقوانين الحظر، فاننا نقترح فرض عقوبة عليها تتراوح مابين وقف تزو يدها بالشحنات المتبقية من الكمية المتعاقد عليها، أو وضعها في

القائمة السوداء، أو فرض العقوبتين معا عليها وفقا لحجم ونوعية المخالفة.

تاسعا : ان تدعم وفود الدول العربية اقتراح لجنة الشحن الدولية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) بانشاء مركز لرقابة الناقلات الداخلة والخارجة من موانيء جنوب افريقيا، لما لهذا الدعم من اهمية كبيرة في ابراز حرص الدول العربية على فرض الحظر النفطي على جنوب افريقيا.

عاشرا : مطالبة الموانيء القطرية بضرورة متابعة استلام شهادات التفريغ، للناقلات التي لا تعود للشحن من هذه الموانىء بعد التفريغ، واخطار أجهزة التسويق المختصة بالقطر المعني بأية مخالفات أو تأخير في استلام تلك الشهادات، و يتم ذلك بصورة دورية.

حادى عشر: التنسيق وتبادل المعلومات بين أجهزة التسويق المختصة بالدول الاعضاء عن طريق الامانة العامة حول الاجراءات المتخذة من قبل اى مشترٍ أو ناقلة يثبت مخالفتها لقرارات الحظر ونصوص عقد البيع المتعلقة بالحظر.

ومن المعروف ان البلاد العربية، والافريقية منها بصورة خاصة، قد فرضت مقاطعة شاملة على جنوب افريقيا منذ بداية الستينات تمشيا مع قرارات منظمة الوحدة الافريقية، والتزمت الدول العربية بصورة عامة بالحظر منذ ان قرره مؤتمر القمة العربي السادس.

وهـي تـضـمن في صلب عقودها مع المستوردين، وان تفاوتت الصيغ بين بـلـد وآخـر، شروطا تمنع وصول النفط لجهات اخرى غير المنصوص عليها في الـعـقـود، كـما تضع شروطا خاصة لضمان وصول النفط الى المشتري وتحديد اتجاه شحن النفط سلفا في العقود وفي وثيقة الشحن، وهي تفرض على المشتري الحصول على وثيقة رسمية من مرفأ التفريغ تؤكد ان النفط قد أفرغ فـعـلا هـناك. وتنص العقود ايضا على انه لايحق للمشتري بأية حـال مـن الاحـوال اعـادة بيع النفط المتعاقد عليه أو خلطه مع نفط آخر بقـصـد الاتجار به، كما لايجوز التنازل عن العقد لأ ية جهة أخرى بدون الموافـقـة الخـطـيـة مـن البائع و ينطبق ذلك ايضا على مشتقات البترول والغاز.

وبـالـرغـم مـن ان العقود العربية لا تنص على عقوبات معينة تـطـبـق على الـشركات المخالفة لشروط العقد الا انها لم تتردد في انزال الجزاء على الـشـركـات الـتـي ضـبـطت متلبسة بخرق العقود كما فعلت الكويت بالشركة الايطالية المسؤولة عن شحنة الباخرة «سالم»، وكما فـعـل عـمـال الجماهيرية العربية الليبية عندما رفضوا شحن ناقلة اتضح انـها نقلت بترولا الى جنوب افريقيا، الى غير ذلك من الاجراءات، كما ان المـادة الـثامنة من قرار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول السابق ذكرها قد نصت على عقوبات محددة في حالة المخالفة.

والـبلاد العربية قد التزمت وطبقت ماجاء في قرارات الجمعية الـعـامـة بـخصوص الحظر على البترول. الا انه يصعب عليها وحدها، في خضـم هـذه الـتـعـقيدات والملابسات وسوء النية، مراقبة وتتبع الشحنة

حتى معرفة آخر من يستلمها، وليس من السهل التحقق من صحة الوثائق المقدمة اليها، مادامت هناك دول أخرى مصدرة للبترول لاتحترم الحظر، ومادامت هناك شركات تدفعها مصالحها الى بذل المستحيل لايصال بترولها الى مصافيها في جنوب افريقيا، ومادامت هناك حكومات تلتزم نظريا بالحظر وتخرقه عمليا تمشيا مع مصالحها.

وتلعب شركات النقل دورا رئيسا في عملية تسرب البترول الى جنوب افريقيا، وفي عمليات التحايل للإفلات من الحظر. و بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الانابيب في نقل البترول الا ان الناقلات لا تزال الوسيلة الاساسية لنقل النفط ومنتجاته. وتحمل الناقلات عادة أعلام الدول التي تسجل فيها، الا ان هذا لايعني ان ادارة السفينة ومالكها يتبع نفس العلم او يعيش أو يعمل في اراضي الدولة التي يرمز اليها هذا العلم. إن عددا كبيرا من ناقلات النفط ملك لأشخاص يعملون و يقيمون في العالم الغربي ومع ذلك فقد سجلوا سفنهم في أحدى دول العالم الثالث التي تملك نظام التسجيل المفتوح وتحمل سفنهم الأعلام الملائمة، وذلك من أجل التهرب من الضرائب والقوانين العمالية البحرية... وتحقيق اكبر قدر من الارباح. وعلى هذا الأساس يقوم هذا النوع من الناقلات بالعديد من العمليات غير المشروعة، ومن أهمها تهريب البترول المحظور الى جنوب افريقيا. وان مراقبة حركة الناقلات هذه في عرض البحار لايمكن ان تقوم بها دولة او مجموعة من الدول وانما تتطلب مجهودا على المستوى الدولي كما اقترحت ذلك لجنة الشحن الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد). وتتعاون منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع منظمة الوحدة الافريقية

ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة التفرقة العنصرية في سبيل ايجاد الطرق والسبل الفعالة لاحكام الحظر البترولي على جنوب افريقيا.

الخلاصة

ان مشكلة الاقلية الاوروبية في الجزء الجنوبي من افريقيا، بكل ما تمثله من ممارسات عنصرية وتحديات واستغلال، ليست الا امتدادا للفكر الاستعماري الغربي. وتعد جنوب افريقيا آخر قلعة استعمارية في افريقيا لا تزال تقاوم وترفض الرضوخ للمتغيرات الدولية الجديدة.

وتخضع هذه القضية لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي تتحكم في عالمنا المعاصر، وتتخبط ضمن شبكة من المتناقضات والملابسات التي تزيدها صعوبة وتعقد حلها. فالدول الكبرى الاعضاء في مجلس الامن، على سبيل المثال، التي أسست الامم المتحدة ووضعت ميثاقها ووافقت على جميع الاعلانات والقرارات المتعلقة بحقوق الانسان، هي التي تحول دون اتخاذ مجلس الأمن قراراً بحظر النفط على أفريقيا، وهي التي تعمل على بقاء الوضع القائم في تلك البلاد بما تقدمه لها من مساعدات في شتى الميادين.

وهذه الدول، وفي طليعتها الولايات المتحدة، تحاول ان تمتص الغضب العالمي الناتج عن مواقفها المتعاطفة مع النظام العنصرى وذلك بمحاولة التوفيق بين مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وبين التزاماتها بتطبيق حقوق الانسان، ومراعاة مشاعر الدول الافريقية المعتدلة،

ومواجهة ردود فعل الرأى العام الدولي في بلادها نفسها. وهي تعمد الى اعتناق نظرية تدعى ان الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في جنوب افريقيا، بالاضافة الى تدفق رؤوس الاموال الغربية، قد تحدث تغييرا في سياسة جنوب افريقيا وتقلل من تطرفها العنصرى وذلك عن طريق رفع أجور العمال الافارقة الذين يعملون لدى هذه الشركات، ومساواتهم بغيرهم، وتحسين أوضاعهم المعيشية والسكنية، وتدريبهم وخلق كوادر فنية منهم بحيث تخلق طبقة افريقية وسطى تكون عازلا مابين الطبقة الاوروبية والسواد الاعظم من الافارقة. وتقول الكاتبة (Elizabeth Schmidt) ان هذه التجربة ايضا لم تفلح لانه اتضح ان ما يقارب من ثلث الشركات المعنية فقط حققت نتائج مرضية في تطبيقها لهذه المبادىء (1).

وترتبط مصالح جنوب افريقيا بالبلاد المجاورة لها التي تمدها بالبترول والسلع وتستورد منها اليد العاملة، كما ان اى خلل جذري في اقتصاد جنوب افريقيا سيؤثر في ملايين العمال الافارقة الذين يعتمدون في عملهم على النشاط الاوروبي. ولاشك ان هذا الأخطبوط من المصالح والمبادىء والمتناقضات هو الذي يؤمن بقاء النظام العنصرى و يدافع عنه مالم يتفاعل ضغط الرأى العام الدولي مع جميع هذه العوامل و يؤثر فيها.

والملاحظ ان الحملة على جنوب افريقيا تركزت في السنوات

---

(1) Elizabeth Schmidt, *Decoding Corporate Camouflage*, Institute for Policy Studies, Washington, D.C., 1980.

الاخيرة على الحظر البترولي علما بأن هذا الحظر، حتى ولو أحكم تطبيقه احكاما كاملا، لايكفي وحده لاجبار النظام العنصري في جنوب افريقيا على تغيير سياسته وممارساته. و يبدو ان التركيز على البترول يهدف ايضا الى التغطية على الميادين الاخرى الحساسة كحظر السلاح والمواد الاستراتيجية الذي قرره مجلس الأمن، والاستثمارات ونقل التكنولوجيا، التي لو فقدتها جنوب افريقيا لفقدت قدراتها على التحدي والصمود «فرؤوس الأموال الامريكية ستساهم في بقاء النظام سواء ازداد ضغط دول المواجهة ام ازدادت صعوبة الامدادات البترولية» (1).

وفي الوقت الذي نرى فيه اهتمام الباحثين والمحللين بتتبع سير ناقلات البترول ومعرفة هويتها ومصدر شحناتها، فاننا لانراها تبذل جهدا بالنسبة للبواخر الناقلة للاسلحة والمواد الاستراتيجية ولاتحاول تحديد مصادرها والشركات التي تتولى بيعها ونقلها الى الاقلية الاوروبية في جنوب افريقيا. الشيء نفسه ينطبق على المواد الاولية التي يستوردها الغرب من جنوب افريقيا والسلع التي يصدرها اليها، بالاضافة الى الخبرة والتكنولوجيا والاستثمارات وغيرهما. وليس معنى ذلك ان حظر النفط لايؤثر على جنوب افريقيا اذا كان حظرا شاملا، الا ان الاعلام الغربي عودنا دائما على تحميل البترول وخاصة البترول العربي كل مشاكل العالم.

---

(1) لوموند دبلوماتك، فبراير/شباط 1981.

ومن الملاحظ ايضا ان مركز مقاومة التفرقة العنصرية التابع للامم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومعظم المهتمين بقضية شعوب جنوب افريقيا يستمدون معلوماتهم واحصائياتهم حول النظام العنصرى من بعض المجموعات المتطوعة في الولايات المتحدة وهولندا وبريطانيا التي تعمل على نشر المعلومات المتعلقة بحركة ناقلات البترول التي يشتبه بانها نقلت بترولا الى جنوب افريقيا، والمعلومات الخاصة بصناعة جنوب افريقيا البترولية بصورة عامة. وربما يعود ذلك الى السرية التامة التي فرضها النظام العنصرى وشركات البترول والحكومات ذات المصلحة على كل مايختص بعلاقة الدول الغربية بجنوب افريقيا و بصناعتها البترولية بصورة خاصة، الا انه يعتبر نقصا بالنسبة للمؤسسات الدولية المعنية بالمقاطعة.

ومع ذلك فان البلاد العربية، كما ذكرت سالفا، لا تنطلق في محاربتها لجنوب افريقيا امتثالا لقرارات الامم المتحدة او تضامنا مع الدول الافريقية، وانما تنطلق من قناعتها بان هذا النظام لايختلف عن النظام الصهيوني في ممارساته وسياسته. وكما انها تناضل من اجل حق الفلسطينيين في وطنهم، فهي مجبرة على خوض المعركة نفسها مع النظام العنصري في جنوب افريقيا من اجل حقوق الشعوب الافريقية المضطهدة، فافريقيا هي موطن لسبعين في المائة من ابناء الأمة العربية، وتضم ثلثي مساحة الوطن العربي، والدفاع عنها وعن شعوبها كالدفاع عن بقية الوطن العربي وعن شعوبه. والبترول لايمثل في الواقع الا سلاحا واحدا من أسلحة المعركة ضد جنوب افريقيا.


Bibliotheca Alexandrina
0171283